2015 نونبر 12

099X15

إلى السيدات والسادة

- المفتش العام المكلف بالشؤون التربوية؛
- المفتش العام المكلف بالشؤون الإدارية؛
- المدير العام لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- مديرات ومديري الإدارة المركزية؛
- مديرتي ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- المندوبين الجهويين للتكوين المهني؛
- مديري مراكز تكوين الأطر؛
- نائبات ونواب وزارة التربية الوطنية؛
- المفتشات والمفتشون؛
- مديرات ومديري المؤسسات التعليمية؛
- مديرات ومديري مؤسسات التكوين المهني؛
- المدرسات والمدرسون.

الموضـــوع: مذكرة إطار في شأن التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، ففي إطار التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015 -2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بما تضمنته من رافعات استراتيجية للتجديد، تروم ترسيخ مدرسة مغربية جديدة، تتجسد فيها مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، وذلك من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية التي اعتمدتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني كبرنامج عمل مرحلي للانكباب على بعض الاختلالات الملحة للمنظومة التربوية، في **التقائية وتناغم تامين** مع مضامين الرؤية الاستراتيجية؛

واستحضارا لخصوصية الموسم الدراسي 2015-2016 الذي يستمد أهميته من المستجدات التربوية التي سيتم تفعيلها على مدار هذه السنة، والذي ستعطى فيه للتدابير ذات الأولوية دفعة قوية على مستوى الأجرأة والتفعيل الميداني؛

وسيرا على نهج المقاربة المندمجة والنسقية التي اعتمدتها الوزارة خلال مرحلة التشخيص ووضع التصورات المؤطرة للتدابير ذات الأولوية، والتي يتعين تكريسها خلال مرحلة الأجرأة الفعلية، بما ييسر على الفاعلين الميدانيين، تمثل وتفعيل التدابير المعتمدة دفعة واحدة، بشكل يحافظ على الرؤية الشمولية المؤطرة لها، ويحترم الخيط الناظم لتدابيرها وأهدافها، باعتبارها برنامجا متكاملا ومندمجا؛

وسعيا وراء تملك مختلف الفاعلين للتدابير ذات الأولوية، والرفع من مستوى انخراطهم وتعبئتهم حول أوراشها؛

ترمي هذه المذكرة الإطار إلى تحديد الإطار المرجعي العام للتدابير ذات الأولوية، وإدراجها في سياق التصور الشمولي الناظم لها، بما سيحافظ لها على تكاملها وترابط مكوناتها، علما بأنه صدرت في السابق مجموعة من المذكرات المفعلة لبعض التدابير، وستصدر أخرى، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، لتشكل في مجموعها المرجعية التنظيمية لعملية الأجرأة.

1. البعد الإجرائي للتدابير ذات الأولوية

تندرج التدابير ذات الأولوية في إطار **مقاربة مندمجة ونسقية** تروم معالجة مجموعة من الإشكالات الملحة التي أفرزتها اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية، المنظمة من طرف الوزارة في بحر سنة 2014، والتي استهدفت تشخيص حالة المنظومة التربوية، واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها، على أن تتم ترجمة مداخل التغيير الممكنة إلى برنامج عمل إجرائي على المدى القريب، ومشروع تربوي جديد على المديين المتوسط والطويل. وهي الخلاصات التي أكدتها لقاءات التقاسم والإغناء التي نظمتها الوزارة خلال سنة 2015.

من هذا المنطلق، واستنادا إلى مقاربة عمل ترتكز على **الإشراك والتدبير بالمشروع**، سطرت الوزارة **برنامجا إجرائيا مندمجا**، يتمحور حول مجموعة من التدابير التي تكتسي صبغة الأولوية، والتي يمكن من خلالها تحقيق هدف مزدوج الأبعاد:

1. معالجة مجموعة من الإشكالات الملحة وذات الراهنية، التي لا تقبل التأجيل أو التأخير في المعالجة، والتي يتعين الانكباب عليها في **المدى القريب**، بحيث ستغطي هذه التدابير، في مجملها، الفترة ما بين 2015 و2018؛
2. توفير الشروط الضرورية للانخراط في الإصلاح الشمولي والعميق للمدرسة المغربية، على **المديين المتوسط والطويل**، الذي يتأسس على مرجعية الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، إذ تعتبر التدابير ذات الأولوية مدخلا عمليا لتفعيل رافعات التغيير التي تضمنتها هذه الوثيقة الاستراتيجية، وبلوغ الأهداف والغايات المتوخاة منها.

2. حافظة التدابير ذات الأولوية وبُعدها الاندماجي

إن كل برنامج إصلاحي للمدرسة المغربية، لا بد له أن يراعي خصوصيات المنظومة التربوية، وأن يأخذ بعين الاعتبار **العلاقات التفاعلية بين مكوناتها الداخلية**، وخاصة بالنسبة للتدابير ذات البعد البيداغوجي، والتي لا يمكن للإصلاحات التي تستهدفها أن تحقق الأثر المنتظر منها، ما لم يتم تناولها وفق **رؤية شمولية ومندمجة**، تحيط بمختلف أوجه الإشكالات المطروحة، وتستحضر التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لباقي مكونات الفعل التربوي على الإشكالات المستهدفة.

وفي هذا الصدد، وإدراكا منها لمحدودية المقاربة التجزيئية في العلاج، فقد اعتمدت الوزارة **مقاربة مندمجة ونسقية** في بلورة التدابير ذات الأولوية، من خلال استهداف معالجة مجموعة من **الإشكاليات العامة (المحاور)**، التي تتفرع، كل واحدة منها، إلى **إشكاليات فرعية ذات طابع إجرائي (التدابير)**، مع مراعاة الارتباطات الحاصلة بين كل تدبير وآخر، داخل نفس المحور أو بين

محاور متعددة (على سبيل المثال، فإن دعم التمكن من التعلمات الأساس، على ارتباط وثيق ومباشر بالتدابير المتعلقة بتدبير عتبات النجاح، وبالرفع من جودة التكوين الأساس للمدرسين، وباعتماد المصاحبة والتكوين عبر الممارسة وذلك بالدرجة الأولى، كما أن له ارتباط، في الدرجة الثانية، بالتدابير التي تهم تحسين العرض المدرسي وخاصة من خلال تأهيل المؤسسات التعليمية وتطوير التعليم الأولي، إلى جانب التدابير التي لها علاقة بتحسين تدبير المؤسسات التعليمية، وبتخليق الفضاء المدرسي، إلى جانب مراجعة النظام الأساسي للموظفين في اتجاه المهننة وتكريس ثقافة الحق والواجب).

وانطلاقا مما سبق، تنتظم حافظة التدابير ذات الأولوية وفق **9 محاور أساسية تتفرع إلى 23 تدبيرا**، كما هو مبين في الورقة المرفقة.

3. المقاربة التَدَرُّجِيّة في أجرأة التدابير ذات الأولوية

ضمانا لتوفير أقصى ما يمكن من شروط النجاح للتدابير ذات الأولوية، وخاصة بالنسبة للمستجدات التي يتم تفعيلها لأول مرة داخل المنظومة التربوية، واستنادا إلى المقاربة العلمية المعتمدة في بلورة هذه التدابير، والتي تحترم التسلسل المنطقي الذي تتشكل منه دورة المشروع، فقد حرصت الوزارة على اعتماد **مبدأ التدرج** خلال مرحلة الإنجاز الفعلي، بالشكل الذي سيسمح بالتحكم في عملية الانتقال من مرحلة وضع التصورات النظرية للتدبير إلى مرحلة تحققها الميداني.

وهكذا، يتم تفعيل التدابير المعنية وفق مرحلتين متسلسلتين:

- **مرحلة أولى تمهيدية** تتم فيها أجرأة التدبير على **نطاق محدود**، على شكل **"عمليات نموذجية"** « Opérations pilotes » تطبق على مستوى عينة من المؤسسات التعليمية والنيابات الإقليمية، يتم تتبعها طيلة مرحلة الأجرأة الفعلية، وإجراء تقويم أولي لها، من حيث مقاربات وآليات تفعيلها، والصعوبات والإكراهات التي قد تعترضها، والنتائج الأولية التي ستسفر عنها؛ وذلك بهدف الإحاطة، بشكل أكثر دقة وأكثر التصاقا بمعطيات الواقع الميداني، بمتطلبات الإنجازية والتفعيل المحكمين، إلى جانب استخلاص السبل والإجراءات الكفيلة بتطوير هذه التدابير، والرفع من فعاليتها، وتقوية أثرها؛

- **مرحلة ثانية** يتم فيها **توسيع تطبيق التدبير وتعميم أجرأته** على الصعيد الوطني، بعد إدراج التصويبات والاستدراكات والتحسينات الضرورية، التي تثبت العمليات النموذجية الحاجة إليها، بما من شأنه تعزيز فرص نجاح هذا التدبير.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المقاربة المتدرجة في التفعيل أثبتت جدواها وفعاليتها، بعد أن تم تطبيقها بخصوص "إرساء المسالك الدولية للبكالوريا المغربية" و"البكالوريا المهنية"، اللتان انطلق العمل بهما، خلال الموسم الدراسي المنصرم (2014-2015)، على مستوى عينة محدودة من الأقسام والشعب والثانويات التأهيلية، ليتم توسيع نطاق تطبيقها برسم الموسم الدراسي الحالي (2015-2016).

4. نظام المعلومات

مما لا شك فيه أن تدبير وتتبع جميع التدابير ذات الأولوية، وتأمين صعود المعلومة، في حينها، من المؤسسة التعليمية إلى الإدارة المركزية، مرورا بالمستويين الإقليمي والجهوي، إلى جانب ضرورة توفير المعلومات المساعدة على اتخاذ القرار، وإرساء نظام لليقظة يمكن من استباق ورصد العراقيل التي قد تعترض الإنجاز، ويتيح إمكانية التفاعل الفوري معها؛ كل ذلك يستدعي اعتماد أنظمة المعلومات في تفعيل وتتبع التدابير ذات الأولوية.

وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لأنظمة المعلومات المعتمدة:

1. أنظمة المعلومات التي تتم بلورتها في إطار تفعيل وتتبع بعض التدابير ذات الأولوية التي تستدعي طبيعتها التقنية اعتماد برانم معلوماتية خاصة لتدبيرها (أنظمة معلومات خاصة بأجرأة التدابير)؛
2. منظومة التدبير المدرسي "مسار" التي سيتم تكييفها وتطويرها تبعا لحاجيات تفعيل التدابير ذات الأولوية (تتبع عتبات النجاح، تنظيم الدعم المدرسي، تأمين الزمن المدرسي، التعليم الأولي، دمج التعليم العام والتكوين المهني، لوحة قيادة مشروع المؤسسة، ...)؛
3. نظام معلومات الخاص بقيادة وتتبع التدابير ذات الأولوية في مجملها، أي كبرنامج عمل مندمج (نظام معلومات مندمج للتتبع وللمساعدة على اتخاذ القرار).

5. التواصل والتعبئة

قامت الوزارة بإعداد خطة تواصلية شاملة تنطلق من أهداف التدابير ذات الأولوية والنتائج المنتظرة منها، على أساس مقاربة تكاملية والتقائية بين مختلف التدابير تروم حفز وتعبئة جميع الفاعلين والمتدخلين في أجرأتها.

وفي هذا الإطار تمت بلورة مجموعة من العمليات التواصلية تتوزع ما بين عمليات أفقية وأخرى عمودية، وتمتد من المستوى المركزي إلى الجهوي فالإقليمي ثم المحلي، في التزام بخصوصية كل تدبير، وبأهدافه ومراميه، وكذا بطبيعة الفئات المستهدفة به.

كما تراعي هذه الخطة البعدين التواصليين الداخلي والخارجي في كل مستويات المنظومة التربوية، وتوظف كل الآليات والدعامات والوسائط التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف التواصلية التعبوية.

كما حرصت الوزارة على استثمار الإمكانات الفعالة التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تعزيز التواصل الرقمي عبر البوابة الرسمية للوزارة والبوابات الخاصة بالأكاديميات والنيابات والمؤسسات التعليمية وكذا شبكات التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، سيتم **إحداث فضاء تواصلي خاص** بالتدابير ذات الأولوية ضمن البوابة الإلكترونية الرسمية للوزارة، تدرج فيه مختلف الوثائق المرجعية والتنظيمية المرتبطة بعملية الأجرأة، وذلك بهدف تقاسمها، وتسهيل الحصول على المعلومة على مختلف المدبرين والمتدخلين، وتقوية التواصل الداخلي والخارجي بشأن مضامين التدابير ذات الأولوية.

6. آليات القيادة والتتبع

وعيا منها بحجم العمليات والأنشطة التي ستترتب على تفعيل التدابير ذات الأولوية، وبالإكراهات التي يطرحها حجم المنظومة التربوية وتعدد مستوياتها الإدارية، وإعمالا لمقتضيات التدبير بالمشروع، اعتمدت الوزارة نظاما محكما لقيادة وتدبير وتتبع هذه التدابير، بالشكل الذي سيسمح لها بالتحكم في مسارات الإنجاز، ومتابعة عملية الأجرأة، وتقييم النتائج المحصل عليها، مقارنة بالأهداف المسطرة سلفا، وبالموارد المرصودة، وبالآجال المحددة للإنجاز.

ويرتكز نظام القيادة والتتبع هذا على مجموعة من الآليات، من بينها:

- وضع **العدة التدبيرية المرجعية** لكل تدبير، التي تضبط التأطير النظري والإجرائي لأنشطته، بحيث يتوفر كل تدبير على بطاقة تفصيلية لتوصيف مضامينه، وأخرى ذات بعد إجرائي تحدد الخطوات والإجراءات العملية لإنجازه، وذلك وفق نموذج موحد على صعيد الإدارة المركزية. كما تستند مختلف هذه التدابير على مجموعة من الدلائل العملية، والبرامج المعلومياتية، وغيرها من أدوات العمل الخاصة؛

- إرساء **لجن وفرق قيادة وتدبير وتتبع التدابير ذات الأولوية**، مركزيا وجهويا وإقليميا، وتحديد وضبط مهامها، في احترام للهيكلة الإدارية الرسمية لمختلف مستويات الإدارة، وذلك وفق تصور متكامل ومندمج. وقد تمت عملية الإرساء استنادا إلى مقتضيات الورقة التأطيرية المضمنة في الرسالة عدد 287/15 بتاريخ 20 أبريل 2015 بشأن إرساء آلية قيادة وتتبع تفعيل التدابير ذات الأولوية، إلى جانب الرسالة عدد 291/15 بتاريخ 22 أبريل 2015 بشأن إرساء الفرق المكلفة بأجرأة التدابير ذات الأولوية على الصعيدين الجهوي والإقليمي؛

- الارتكاز على **مشروع المؤسسة** كآلية لأجرأة التدابير ذات الأولوية على صعيد المؤسسات التعليمية، انسجاما مع مقتضيات الرؤية الاستراتيجية التي أكدت على أهمية مشروع المؤسسة وعلى ضرورة توسيعه مفهوما، ومنهجا، وممارسة، إلى أقصى حد يمكن من استيعاب ضرورات الإصلاح ومتطلباته. وهو ما سيسمح بدمج هذه التدابير في إطار التصور الشمولي لتدبير المؤسسة التعليمية، وبإشراك وتعبئة مختلف الفاعلين المحليين في عملية الإنجاز، إلى جانب ربط مخرجات هذه التدابير بتحسين المؤشرات التربوية للمؤسسات التعليمية.

وارتباطا بذلك، يتعين على الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين العمل على تقوية القدرات التدبيرية لمختلف الفاعلين وخاصة رؤساء التدابير، إلى جانب التفعيل الأمثل لآليات التتبع والتقييم المنتظمين.

وختاما، أهيب بالجميع، كل من موقعه، مراعاة مقتضيات هذه المذكرة الإطار وما سيتلوها من مذكرات ووثائق تأطيرية ترتبط بتفعيل التدابير ذات الأولوية، وإيلائها ما تستحقه من عناية واهتمام، حرصا على بلوغ الأهداف المتوخاة من هذه التدابير، في أفق التأهيل الشامل لمدرستنا المغربية، **والســـــلام.**

وزيـــر التربيـــة الوطنيـــة
والتكويـــن المهنـــي

رشيد بن المختـــار بن عبد اللـــه

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
المقر المركزي للوزارة – باب الرواح – الرباط – الهاتف : 70 18 77 37 05 /الفاكس: 43 20 77 37 05

مرفـــق

حافظة التدابير ذات الأولوية: ملخص لمضامين المحاور والتدابير ذات الأولوية

تنتظم حافظة التدابير ذات الأولوية وفق **9 محاور أساسية تتفرع إلى 23 تدبيرا**، كما هو مبين أسفله:

➢ المحور 1: التمكن من التعلمات الأساسية

بناء على نتائج مختلف التقويمات المنجزة وطنيا ودوليا، والتي تكشف عن تدني ملحوظ للمكتسبات الدراسية للتلميذات والتلاميذ، والذي يعزى، من بين مسبباته الأساسية، إلى عوامل بيداغوجية، أبرزها عدم ملاءمة المقررات الدراسية والطرائق التعليمية المعتمدة مع الحاجات التربوية الأساسية للمتعلمين من جهة، ومع المستجدات التي يعرفها حقل التدريس من جهة ثانية، كما أن الممارسات البيداغوجية القائمة لا تنسجم ومطلب تنمية الكفايات. وتأسيسا على كل ذلك، وقبل وضع منهاج تعليمي جديد، فإن الأمر يتطلب تطوير أداء المتعلمات والمتعلمين وتحسين مكتسباتهم خلال السنوات الابتدائية الأربع الأولى، وذلك من خلال التركيز على التعلمات الأساس.

وعليه، فإن محور "التمكن من التعلمات الأساس" يشتمل على تدبيرين اثنين (2):

- **التدبير رقم 1: تحسين المنهاج الدراسي للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي:** يهدف هذا التدبير إلى تنمية الكفايات الأساسية والضرورية في القراءة والكتابة والرياضيات والتفتح خلال السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي، وتمكين التلميذات والتلاميذ من متابعة دراستهم بنجاح في السنوات الموالية بعد تملك الأدوات الأساسية للتعلم، من خلال تركيز العمل التربوي للمدرسات والمدرسين على الكفايات والمعارف الأساسية، وإرساء تقييم مُمَنْهَج للمكتسبات يُدبّر من طرف المدرسين ويمكّن من تنظيم الأنشطة التربوية، ومن تصحيح التعثرات بشكل مندمج وسلس خلال الأنشطة الصفية.
- **التدبير رقم 2: عتبات الانتقال بين الأسلاك:** يهدف هذا التدبير إلى الرفع التدريجي لعتبات الانتقال بين الأسلاك التعليمية وتوحيدها في أفق موسم 2017-2018 في عتبة معيارية محددة في 5/10 في السلك الابتدائي و10/20 في سلك الثانوي الإعدادي، مع ضمان تحكم التلميذات والتلاميذ في التعلمات المدرسية الأساسية كشرط أساسي للنجاح، وذلك من خلال تقديم الدعم الضروري والمناسب للتلميذات والتلاميذ المتعثرين تفعيلا لمبدأ الإنصاف في الولوج والتعميم والجودة.

➢ المحور 2: التمكن من اللغات الأجنبية

تُظهر اختبارات تقويم مكتسبات التلاميذ المنجزة على الصعيد الوطني والدولي أن النتائج المحصل عليها من لدن التلاميذ المغاربة في اللغات الأجنبية غير كافية، وتظل جد متدنية، وتطرح صعوبات للتلميذات والتلاميذ في متابعة دراستهم بمختلف الأسلاك التعليمية، كما تطرح صعوبات في متابعة الدراسة العليا، بلغة أجنبية، من قبل التلاميذ المنحدرين من الشعب العلمية بالتعليم الثانوي التأهيلي. وفي هذا الصدد تظل مناهج وطرائق تدريس اللغات لا تستجيب إلى الحاجات التربوية الأساسية للتلاميذ، ولا تتلاءم ومتطلبات سوق الشغل، وضرورات الانفتاح على الثقافات الأجنبية وولوج مجتمع المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. ولتجاوز هذا الوضع، فإن الأمر يتطلب تقوية تدريس هذه اللغات، والتحضير للانتقال من طور تعلم اللغات الأجنبية، إلى طور التعلم بواسطة هذه اللغات الأجنبية، خاصة على مستوى مسالك البكالوريا. وهذا الانتقال بدوره يتطلب الاشتغال على أوراش تكميلية، من قبيل إدماج اللغات الأجنبية في المقاربات البيداغوجية والأنشطة الموازية.

وفي هذا الصدد، يشتمل محور "التمكن من اللغات الأجنبية" على تدبيرين اثنين (2):

- **التدبير رقم 3: تقوية اللغات الأجنبية بالثانوي الإعدادي وتغيير نموذج التعلم:** يهدف هذا التدبير إلى تحسين مستوى مكتسبات التلميذات والتلاميذ في اللغات الأجنبية من أجل تهييئهم لمواصلة الدراسة أو ولوج الحياة المهنية بنجاح، وذلك من خلال تبني مقاربات جديدة في تعليم اللغات وتعلمها، إتاحة فرص أكثر للممارسة والاحتكاك باللغة (الانغماس اللغوي).
- **التدبير رقم 4: المسالك الدولية للبكالوريا المغربية:** يرمي هذا التدبير إلى تقوية التمكن من اللغات الأجنبية بالتعليم الثانوي التأهيلي، من خلال تمكين التلميذات والتلاميذ من ممارسة اللغات الأجنبية (**فرنسية، انجليزية، اسبانية**) عبر تدريس بعض المواد بهذه اللغات، وكذا تكييف الهندسة البيداغوجية لاختيارات ومتطلبات التعليم المزدوج، وتأهيل ورفع الكفايات اللغوية لهيئة التدريس والتأطير، وتكييف منظومة التوجيه والتقويم والامتحانات حسب مسارات التعليم المزدوج.

➢ المحور 3: دمج التعليم العام والتكوين المهني وتثمين التكوين المهني

أمام ما بات يعرفه المغرب في السنين الأخيرة من تنمية اقتصادية تميزت باختيارات وتوجهات استراتيجية تهم مختلف القطاعات (المغرب الأخضر، المخطط الأزرق 2020، مخطط الإقلاع الاقتصادي، الأوفشورينغ...)، خاصة القطاعات الصناعية (صناعة السيارات، الطاقات المتجددة ...) التي تتطلب تكوينا متخصصا ذا بعد مهني؛ إلى جانب التحديات التي يفرضها عدم التلاؤم المستمر بين التعليم ومتطلبات سوق الشغل، كان لزاما من دمج التربية الوطنية والتكوين المهني في قطاع واحد، وتنويع العرض التربوي وتدعيمه بمسالك تقرن التكوين الأكاديمي بالتكوين العملي والمهني في مختلف المستويات التعليمية، وجعل التكوين المهني مسلكا متميزا، يوفر مسارات مهنية من شأنها إتاحة فرص أكبر للاندماج المباشر والسريع في الحياة العملية (أو مواصلة التكوين العام) وذلك في تلاءم تام مع حاجيات سوق الشغل، وبتنسيق تام مع الفرقاء المعنيين (الوزارات المعنية والاتحاد العام للمقاولات والفيدراليات والجمعيات المهنية ...).

ومن هذا المنطلق، فإن محور "دمج التعليم العام والتكوين المهني وتثمين التكوين المهني" يشتمل على أربعة (4) تدابير:

- **التدبير رقم 5: مسار اكتشاف المهن:** يتوخى هذا التدبير تحسيس التلميذات والتلاميذ منذ التعليم الابتدائي بالأنشطة المهنية من خلال اكتشاف المهن، وذلك بإدماج الأنشطة التطبيقية والمحتويات البيداغوجية المتعلقة باكتشاف المهن في السيناريوهات البيداغوجية، وتكوين الأساتذة المعنيين من أجل تدريس المضامين الجديدة عبر ورشات وتداريب، وتحسيس التلميذات والتلاميذ من خلال تنظيم زيارات إلى المقاولات لفائدتهم، واستقبال مهنيي مختلف القطاعات داخل المؤسسات التعليمية.

- **التدبير رقم 6: المسار المهني بالثانوي الإعدادي:** يرمي هذا التدبير إلى المساهمة في ملاءمة التعليم مع متطلبات سوق الشغل، عبر إدماج مسارات مهنية في الثانوي الإعدادي، تساعد تلميذات وتلاميذ هذا السلك على تحديد اختياراتهم وبناء مشروعهم المهني، وكذا منح الراغبين منهم في ولوج الحياة العملية مستوى أولي من التأهيل المهني. كما يمكن هذا الإجراء من التقليص تدريجيا من عدد الشباب الذين يغادرون النظام التعليمي بدون تأهيل.

- **التدبير رقم 7: البكالوريا المهنية:** يهدف هذا التدبير إلى إرساء بكالوريا مهنية في تخصصات متعددة بناء على طلب المهنيين تمكن الحاصلين عليها من الولوج المباشر لسوق الشغل، أو بولوج مسارات التعليم العالي، كما تفسح المجال لخريجي المسارات المهنية المختلفة لمتابعة الدراسة والتكوين بالتعليم الثانوي التأهيلي والجامعي. وسيمكن إحداث البكالوريا المهنية من توسيع وتعزيز المسار المهني داخل منظومة التربية والتكوين وتحسين مردوديتها الخارجية من خلال ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتمكين المتعلمات والمتعلمين من الكفايات والقدرات المهنية، بالموازاة مع تعليمهم العام.

- **التدبير رقم 8: تطوير منظومة التوجيه المدرسي والمهني:** يروم هذا التدبير إعداد خطة وطنية واضحة المعالم في مجال إعلام الشباب ومواكبتهم وتوجيههم الدراسي والمهني، في أفق تقريب منظومة التربية والتكوين أكثر من محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتمكين الشباب من الاندماج في الحياة العملية، وذلك عبر وضع آلية مندمجة للتوجيه المدرسي والمهني لفائدة الفئات المستهدفة، وتطوير خدمات وممارسات التوجيه المدرسي والمهني، ومراجعة التنظيم الإداري والوظيفي لبنيات التوجيه المدرسي والمهني، وتعبئة مختلف الأطراف المعنية حول التوجيه المدرسي والمهني.

➢ المحور 4: الكفايات العرضانية والتفتح الذاتي

تعتبر الأنشطة المدرسية الموازية مكونا تربويا حيويا وإلزاميا في مختلف المراحل التعليمية، تساهم أنشطته في النمو المعرفي والوجداني والحسي للتلاميذ، وفي تفتحهم الثقافي والفكري. غير أن النتائج المحصل عليها في هذا المجال لا تعكس حجم المجهودات المبذولة، فجميع التلاميذ لا يستفيدون بنفس القدر والكيفية من أنشطة الحياة المدرسية، كما أن هذه الأنشطة لا تسمح دائما بتحفيز التفتح واليقظة والإبداع عند التلاميذ. وتعزى هذه الإشكالات، بشكل أساسي، إلى قلة الفضاءات المؤهلة والمجهزة لاحتضان الأنشطة الفنية والأدبية والرياضية بالمؤسسات التعليمية، وغياب الأطر المتخصصة والكافية للتأطير الفعال، وعدم نجاعة مقاربات

التأطير والتنشيط المعتمدة. وتتطلب معالجة هذا الوضع إعطاء دفعة جديدة لأنشطة التفتح، بشكل يسمح بالانفتاح على المحيط الثقافي والفني والرياضي والاقتصادي للمجتمع المدرسي، وبتحفيز التفتح واليقظة عند التلاميذ، وتحرير طاقاتهم الإبداعية، وإبراز وصقل مواهبهم، بما سينعكس إيجابا على تحسين جودة معارفهم وكفاياتهم.

وتأسيا على ما سبق، يشمل محور "الكفايات العرضانية والتفتح الذاتي" على تدبيرين اثنين (2)، علما أن التدبير رقم 9 المتعلق بأنشطة التفتح يشتمل على مجالين:

- **التدبير رقم 9.1: مؤسسات التفتح بواسطة اللغات والأنشطة الثقافية والفنية:** يهدف هذا التدبير إلى حفز التفتح واليقظة عند التلميذات والتلاميذ، وإتاحة الفرصة لهم لإبراز وصقل مواهبهم، من خلال توفير فضاءات خاصة، وتجهيزات مناسبة، وموارد بشرية مؤهلة لتأطير مختلف الأنشطة. وتمكن هذه المراكز من استفادة أكبر عدد ممكن من التلميذات والتلاميذ من ممارسة الأنشطة في مختلف مجالات اللغات والآداب، والمسرح، والموسيقى، والفنون التشكيلية، والصوت والصورة ... أو في مجال فني أو أدبي آخر، حسب رغبة التلميذات والتلاميذ، وكلما سمحت الإمكانيات المتوفرة بذلك.
- **التدبير رقم 9.2: المراكز الرياضية:** يروم هذا التدبير تجويد الممارسة الرياضية المدرسية، بما يجعلها تخدم أهداف تنمية الصحة البدنية والذهنية وتثبيت القيم، وذلك من خلال إحداث مراكز رياضية بمقومات متكاملة (ملاعب ومستودعات، تجهيزات رياضية، تأطير تقني وإداري، برامج رياضية، ...)، وتشجيع استفادة أكبر عدد ممكن من التلميذات والتلاميذ من ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية بهذه المراكز الرياضية، مع العمل على محاربة العنف والارتقاء بالإنجازات الرياضية المدرسية والتربية على الصحة وأخلاقيات الرياضة.

- **التدبير رقم 10: روح المبادرة والحس المقاولاتي:** يهدف هذا التدبير إلى إذكاء روح المبادرة والحس المقاولاتي لدى التلميذات والتلاميذ في وقت مبكر، من خلال تمكينهم من المعارف المناسبة، وإتاحة الفرص أمامهم لاكتشاف قدراتهم وإبراز مهاراتهم في مجال المقاولة والأعمال بصفة عامة، وخاصة مرحلة التتويج الهادفة إلى إنشاء مقاولة صغيرة. كما يرمي إلى انفتاح المدرسة على عالم الاقتصاد والمقاولة باعتماد المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين المعنيين من مدرسين ومقاولين.

➢ المحور 5: تحسين العرض المدرسي

على الرغم من المجهودات المبذولة من أجل توسيع العرض التربوي وتأهيله ضمانا لتكافؤ فرص الولوج للتعليم الإلزامي، والتي مكنت من تحسين مؤشرات الولوج إلى التعليم بصفة عامة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا، مما سمح باستمرار أو تفاقم مجموعة من الإشكاليات من قبيل عدم تعميم التعليم الأساسي، وانخفاض نسبة الاحتفاظ بالتلاميذ إلى غاية نهاية الأسلاك التعليمية، واستمرار الخصاص في العرض المدرسي، خصوصا في الوسط القروي وعلى مستوى الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، إلى جانب ارتفاع نسب الهدر المدرسي الذي يظل من التحديات الكبرى التي تواجه المنظومة التربوية، خاصة بالنسبة للفتاة القروية. كما أن وضعية

البنيات التحتية المدرسية، التي تعرف تدهورا في بعض المناطق، تخلق أجواء غير ملائمة للتحصيل الدراسي، ولا تساهم في تكريس جاذبية المدرسة.

ومن جهة أخرى، فإن قطاع التعليم المدرسي الخصوصي يعرف بدوره مجموعة من المشاكل التي تعوق انتشاره، منها محدودية مساهمته في مجال تعميم التمدرس، مع وجود تفاوتات كبيرة بين الجهات والأقاليم، بالإضافة إلى وجود تباين كبير بينه وبين التعليم العمومي من حيث جودة العرض التربوي المقدم.

أما بخصوص التعليم الأولي، فيعرف بدوره مجموعة من المشاكل والصعوبات، أهمها تعدد الفاعلين المؤسساتيين المتدخلين فيه، في غياب واضح للتنسيق فيما بينهم، إلى جانب تنوع العرض المقدم، في ظل هيمنة القطاع التقليدي، مع تسجيل ضعف كبير في هذه الخدمة على مستوى المجالين القروي وشبه الحضري، وضعف نسبة التمدرس بهما.

ومن هذا المنطلق، فإن تحسين العرض المدرسي، يتطلب اعتماد تدابير إجرائية تتوخى معالجة أوجه القصور البارزة على مستوى كل مكون من المكونات المذكورة أعلاه.

وبذلك، فإن هذا المحور يشتمل على أربعة (4) تدابير:

- **التدبير رقم 11: تأهيل المؤسسات التعليمية:** يستهدف هذا التدبير تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية والمحافظة على صيانتها، لتهيئ الجو الملائم للتحصيل الدراسي، وذلك من خلال توفير البنية التحتية الأساسية لكل المؤسسات التعليمية (الماء الصالح للشرب والمراحيض والكهرباء/ الطاقة الشمسية والصرف الصحي والأسوار/ السياجات ...)، وإصلاح البنايات، والتجديد المعماري خصوصا بالنسبة للحجرات الدراسية المبنية بالمفكك، وتحسين "الراحة الحرارية" في المؤسسات التعليمية المتواجدة بالمناطق الباردة عبر اللجوء إلى تقنية "البئر الكندية"، وتعويض التجهيزات المدرسية المتلاشية، وإرساء نظام للصيانة الوقائية، وإشراك وتعبئة مختلف الشركاء المحليين والجهويين والوطنيين.
- **التدبير رقم 12: توسيع العرض المدرسي:** يندرج هذا التدبير في إطار استكمال أهداف إلزامية التعليم إلى غاية سن 15 سنة كاملة، والعمل على توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي، وضمان التوازن بين التطور الكمي للمنظومة وتحسين جودة التعلمات. ويتم ذلك من خلال مراجعة عدة التخطيط أخذا بعين الاعتبار التغيرات البيداغوجية وإشكالية تدبير الموارد بفعالية، إلى جانب إعداد نظام تأطير وطني للعرض المدرسي والعمل على تنزيله على المستويين الجهوي والإقليمي.
- **التدبير رقم 13: المدارس الشريكة:** يروم هذا التدبير تثمين مساهمة قطاع التعليم المدرسي الخصوصي إلى جانب الدولة في تعميم التمدرس والرفع من جودته، وذلك عبر تشجيع ظهور نموذج اقتصادي وتربوي جديد للتعليم المدرسي الخصوصي، يكون مكملا، وليس بديلا، للعرض المدرسي العمومي، يرتكز على إنشاء شبكات مدرسية خصوصية شريكة ومتعاقدة مع الدولة من خلال شراكات "عمومي –خصوصي" تتيح إمكانية استغلال المؤسسات التعليمية

العمومية غير المستعملة، بما سيمكن من تشجيع الطلب والعرض في هذا القطاع، وتحقيق المزيد من الإنصاف في ولوج المدرسة.

- **التدبير رقم 14: التعليم الأولي:** يروم هذا التدبير دعم الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأولي، من خلال تحديد إطار مرجعي معياري للتعليم الاولي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والمحلية، والنماذج القابلة للتطبيق، إلى جانب إرساء برنامج استشرافي إجرائي ومالي لتوسيع قطاع التعليم الأولي.

➢ المحور 6: التأطير التربوي

تتأثر جودة الممارسة الصفية لأطر التدريس بمجموعة من العوامل التي تنعكس سلبا على فعاليتها ومردوديتها، كمحدودية أثر التكوين المستمر على تحسين مردودية المدرسين، وضعف المستلزمات المعرفية والمهنية لدى شريحة مهمة منهم، جراء محدودية التكوينات الجامعية لأساتذة التعليم الابتدائي، وعدم كفاية المدة المخصصة للتكوين الأساس لمختلف المدرسين، فضلا على عدم ملاءمة الصيغ الحالية للتكوين الأساس لمتطلبات المهنة وواقع الممارسة الميدانية.

ومن جهة أخرى، فإن التجديدات التربوية المستنبتة سواء في إطار التدابير ذات الأولوية أو في سياق الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، تتطلب مواكبة عن قرب لأطر التدريس قصد تمكينها من تمثل واستيعاب هذه المستجدات التربوية، وتحويلها إلى مداخل لتطوير ممارستها المهنية.

وكل ذلك أضحى يفرض ضرورة اعتماد تدابير تروم تكريس المهننة في مزاولة مهن التربية والتكوين، وخاصة من خلال تعزيز التكوين الأساس لولوج هذه المهن، مع الاستناد على آليات جديدة تقوم على المصاحبة أثناء مزاولة المهام.

وفي هذا السياق، يشتمل محور "التأطير التربوي" على تدبيرين اثنين (2):

- **التدبير رقم 15: المصاحبة والتكوين عبر الممارسة:** يهدف هذا التدبير إلى إحداث آلية لمصاحبة المدرسين أثناء مزاولتهم لمهامهم، للرفع من مستوى أدائهم داخل الأقسام الدراسية، قصد تطوير الممارسات الصفية والرفع من مستوى التحصيل الدراسي لدى التلميذات والتلاميذ، وذلك من خلال مصاحبة خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتسهيل اندماجهم المهني، ومصاحبة الأساتذة الممارسين لتحسين ممارساتهم الصفية، وتشجيع الأساتذة على استثمار التجديدات التربوية، وتعزيز تقاسم التجارب وتبادل الخبرات بين المدرسين.
- **التدبير رقم 16: الرفع من جودة التكوين الأساس للمدرسين:** يروم هذا التدبير تزويد المنظومة التربوية بأطر ذات كفاءات عالية من مدرسين وأساتذة مبرزين وأطر الإدارة التربوية، وذلك من خلال الرفع من كفاءات المدرسين الجدد بسلك تأهيل أطر هيئة التدريس بتفعيل التكوين الأساس على مدى 3 سنوات كاملة وبمضامين ذات جودة، كما يروم إحكام تأطير وتنظيم مباريات التبريز، واستكمال إرساء سلك تكوين أطر الإدارة التربوية، فضلا على تحسين حكامة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

➢ المحور 7: الحكامة

يتوقف تحقيق الأهداف المنتظرة من باقي التدابير ذات الأولوية، ومن أهداف المنظومة التربوية بشكل عام، على تطوير حكامة المنظومة التربوية على صعيد مختلف مستويات الوزارة، كدعامة أساسية لدعم عملية الأجرأة، وخاصة من خلال تطوير مقاربات العمل، وتعزيز القدرات التدبيرية للمتدخلين، وخاصة على المستوى الميداني، فضلا على توضيح وتكريس صلاحيات مختلف البنيات الإدارية والموارد البشرية المتدخلة، وفق نهج يروم تكريس اللامركزية في تدبير الشأن التربوي، وتكريس ثقافة الحق والواجب، بما من شأنه توفير الشروط الملائمة الملائم لمواكبة التغيير وبلوغ الأهداف المسطرة.

وفي هذا الإطار، يشتمل محور الحكامة على ثلاثة (3) تدابير:

- **التدبير رقم 17: تدبير المؤسسات التعليمية:** يروم هذا التدبير اعتماد تدبير عصري وفعال للمؤسسات التعليمية وتعزيز صلاحيات وأدوار ومهام بنيات التدبير والآليات المساعدة على التسيير، وكذا الارتقاء بالقدرات التدبيرية لرؤساء المؤسسات التعليمية. ويوفر هذا التدبير كذلك فضاءات وآليات جديدة للتقاسم والتشاور تتجسد في جماعات الممارسات المهنية، إلى جانب عدة متكاملة تساعد على إعداد وتنفيذ مشروع المؤسسة، كما يسعى إلى تحسين مساطر انتقاء أطر الإدارة التربوية.
- **التدبير رقم 18: اللامركزية الفعلية:** يهدف هذا التدبير إلى استكمال سيرورة اللامركزية في تدبير النظام التربوي وتعزيز استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين مع منحها قدرات إدارية وتدبيرية ناجعة، وذلك من خلال توضيح مهام واختصاصات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، قصد تحسين وتطوير قدراتها التدبيرية، وتوضيح اختصاصات وتركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات واللجان المختصة المنبثقة عنها، وتكريس مسؤوليتها والتفعيل الأمثل لأدوارها.
- **التدبير رقم 19: النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين:** يروم هذا التدبير وضع نظام أساسي خاص بمهن التربية والتكوين يثمن مهنة التدريس باعتبارها ذات خصوصية يتطلب القيام بها التوفر على مجموعة من المقومات، ويكرس مبدأ وضع التلميذ في مركز العملية التعلمية، وذلك من خلال مراجعة النظام الأساسي الحالي لموظفي وزارة التربية الوطنية لإصلاح أوجه القصور التي يعرفها، وتحديد مهن التربية والتكوين، والعمل على تحسين الرؤية بخصوص المسارات المهنية، إلى جانب إعداد ميثاق لأخلاقيات المهن المرتبطة بالتربية والتكوين.

➢ المحور 8: تخليق الفضاء المدرسي

أمام ما باتت تعرفه المؤسسات التعليمية من ممارسات وسلوكات تنتهك منظومة القيم، وتتعارض والرسالة التربوية للمدرسة، وتجعلها منفرة عوض أن تكون جذابة للتلميذات والتلاميذ، إلى جانب تكريسها لفقدان ثقة المجتمع في المدرسة كفضاء للتنشئة الاجتماعية السوية والتربية على القيم المثلى - في طليعة هذه السلوكات يكمن العنف المدرسي، والتعاطي للمخدرات، والغش،

والتغيب غير المبرر عن العمل، وانتشار الساعات الإضافية المؤدى عنها - كان لزاما على الوزارة محاربة هذه السلوكات المشينة، من خلال إجراءات تروم تخليق الفضاء المدرسي في مختلف جوانبه.

ويشتمل هذا المحور على تدبير واحد:

- **التدبير رقم 20: النزاهة في المدرسة والقيم:** يروم هذا التدبير تخليق الفضاء المدرسي من خلال نشر وترسيخ قيم المواطنة وثقافة الحق والواجب، وتعميم السلوكات الحضارية وتثمينها، كالتسامح والاعتماد على النفس والتضامن والجد والالتزام، وفي نفس الوقت مناهضة الظواهر المشينة كالعنف والغش والدروس الخصوصية المؤدى عنها (غير المسموح بها) والغياب غير المبرر. كما يهدف إلى تعميم وإرساء وتفعيل كل البنيات المدرسية والآليات التربوية المساعدة على تخليق الفضاء المدرسي، كالمجالس والأندية الخلايا والجمعيات ... مع اعتماد المقاربات التربوية والإدارية الكفيلة بالارتقاء بالحياة المدرسية. كما يسعى إلى تعزيز تعبئة والتفاف كل مكونات المجتمع حول المدرسة المغربية.

➢ المحور 9: التكوين المهني: تثمين الرأسمال البشري وتنافسية المقاولة

يروم هذا المحور بشكل عام تعزيز موقع التكوين المهني كرافد أساسي للتأهيل لولوج الشغل والاندماج السوسي-اقتصادي، من خلال ضمان الحق في التكوين المهني عبر تحقيق الاندماج الاجتماعي والترابي، ووضع المقاولة، كفضاء متميز للتكوين، في صلب جهاز التكوين المهني، والرفع من الإدماج المهني عبر التحسين المستمر لجودة التكوين، وإدماج التعليم العام والتكوين المهني من أجل جاذبية أفضل لهذا الأخير، وتمكين الشباب من التعبير عن ميولاتهم، فضلا على تعزيز حكامة السياسة العمومية في التكوين المهني. وهو يتمحور حول ثلاثة تدابير أساسية: **التدبير رقم 21 المتعلق باستراتيجية التكوين المهني، والتدبير رقم 22 الخاص بتثمين المسار المهني، والتدبير رقم 23 بشأن التكوين المستمر في قطاع التكوين المهني.**

بيان توضيحي لحافظة التدابير ذات الأولوية